شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

نظرة سريعة على البرنامج الحكومي لوزارة علي الزيدي

ستار الخفاجي

07 حزيران 2026

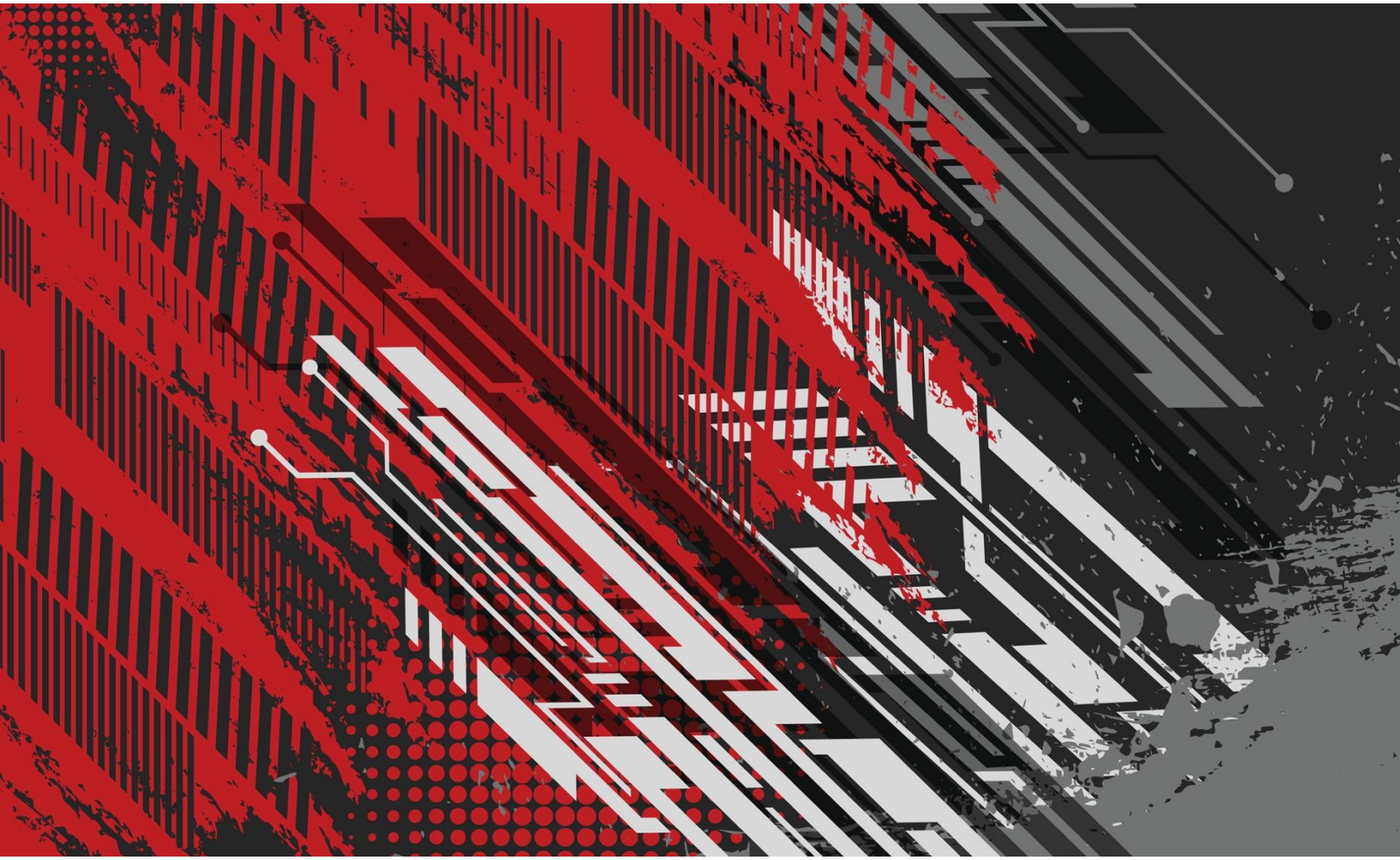

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

نظرة سريعة على البرنامج الحكومي لوزارة علي الزيدي

البرنامج الحكومي هو خطة عمل تضعها الحكومة لتحديد أهدافها وسياساتها ومشاريعها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إدارة شؤون الدولة وتحقيق التنمية وتقديم الخدمات للمواطنين. ويضمن برنامج الحكومة عادة:
الأهداف العامة للحكومة، الخطط الاقتصادية والاجتماعية، ومشاريع التعليم والصحة والبنية التحتية، والسياسات المالية والإدارية ثم آليات الاستنفاذ والمتابعة.

البرنامج الحكومي الذي عرضه علي الزيدي على البرلمان وجرى التصديق عليه يحتوي على 14 نقطة سماها بالمحاور يمكن تلخيصها بما يلي:

- فرض الأمن وحصر السلاح بيد الدولة.
- مكافحة الفساد وإصلاح مؤسسات الدولة.
- تحسين الاقتصاد ودعم الاستثمار والقطاع الخاص.
- توفير فرص عمل للشباب.
- تطوير الخدمات والكهرباء والبنية التحتية.
- تحسين الصحة والتعليم.
- دعم الزراعة والصناعة المحلية.
- الحفاظ على توازن العلاقات الخارجية.
- دعم الفئات الفقيرة والحماية الاجتماعية

لم يتطرق إلى آليات التنفيذ سوى ان ختم برنامجه بالقول ان تنفيذ المنهاج بكامل محاوره مرهون بالتخصيصات المالية اللازمة لتنفيذها في إطار الموازنة العامة. ان البرنامج عام ويحتوى على شعارات اكثر من خطط التنفيذ. وهنا نتساءل: هل هناك القدرة على ما طرح من الإصلاحات تنفيذها؟ بسبب نظام المحاصصة والضغوط السياسية فإن نجاحها محدود بسبب تدخل الكتل السياسية والفصائل المسلحة بالإضافة إلى كون الزيدي لا يمتلك الخبرة الكافية في العمل الحكومي.

الزيدي في برنامجه طرح ملفات عميقه - اصلاح اقتصادي شامل، تقليل الاعتماد على النفط، ومحا ربة الفساد وحصر السلاح بيد الدولة والإصلاح المالي.

وكل هذه ليست مجرد مشاريع بل تمس مراكز القوى والاحزاب. فمحاربة الفساد تعني المواجه مع شبكات متأصلة داخل الوزارات والاحزاب.

تقوية القطاع الخاص تعني تقليل اقتصاديات التوظيف الحكومي والتي غالبا ما تعتمد عليه الاحزاب لكسب شعبيتها اما الاكثر حساسية هو حصر السلاح بيد الدولة هل سيستطيع كل هذا او حتى بضع فقرات منه.

لو دققنا في اغلب المحاور لبرنامج الزيدي لوجدنا ان أغلبها تم طرحه في برنامج الحكومة السابقة، حكومة السوداني، حيث تضمن برنامج السوداني (بناء أدوات فعالة لمحاربة الفساد خلال مدة أقصاها 90 يوماً). هل تم تنفيذ ذلك أم ان الفساد استشرى في عهده؟ في برنامج الزيدي تم طرح مثل هذه المادة بشكل مختصر في المحور السابع وتحت عنوان الحوكمة والإصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد من خلال برنامج وطني شامل للإصلاح المؤسسي ومحاسبة المتورطين. وبرأيي أن هذه المادة يجب ان تكون واحدة من أهم الخطوات التي يجب اتخاذها في مكافحة الفساد.

في برنامج السوداني حددت فقرة لمكافحة البطالة والفقر وتحسين الخدمات الصحية؛ أما برنامج الزيدي فإنه لم يتطرق إلى كيفية معالجة البطالة بل وضع خطط (طموحة) لمكافحة البطالة وتحسين الوضع الصحي.

وكان من أهداف حكومة السوداني إنهاء ظاهرة السلاح المنفلت. هل تم ذلك أم جرى تمريره إلى حكومة الزيدي والذي وضع برنامجًا في محوره الأول حصر السلاح بيد الدولة.

واحتوى برنامج السوداني بنودا تتعلق بمعالجات القطاعات الزراعية والصناعية وتطوير النقل...الخ. وأيضا، يحتوى برنامج الزيدي خطط (هي الأخرى طموحة أيضا) لتطوير الزراعة والصناعة وحل مشكلة الكهرباء المستعصية.

يُستخدم البرنامج الحكومي كمرجع لقياس اداء الحكومة ومدى تحقيقها لوعودها أو التزاماتها أمام المواطنين أو البرلمان.

هنا اتساءل هل تم متابعة و محاسبة الحكومات السابقة وعلى اقل تقدير حكومة السوداني وما حققت من المنهاج وبرنامجها الذي وافق عليه البرلمان آنذاك؟

برنامج الزيدي تضمن خطة للنجاة من المساءلة حيث وردت فقرة في البرنامج (الحكومة الاتحادية لها الصلاحية الكاملة في تعديل أوليات المنهاج والبرنامج حسب مقتضيات المصلحة العليا للدولة والضرورات القصوى (الأمنية، المالية والظروف القاهرة). تم التعليق على ما طرحه الزيدي (حول نهاية عهد الاشتراكية) حيث كتب الكثيرون عن هذا الموضوع وأوضحوا ما فيه الكفاية، وبتقديري انه ليس إلا جهلاً بالمصطلحات الاقتصادية، وأعتقد ان قصده هو الخصخصة والقطاع الخاص.

فالخصخصة هي عملية تحويل شامل في النشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص وتعزيز دور القطاع الخاص في امتلاك وإدارة وسائل أنتاج. ويرى الاقتصاديون ان الاقتصاد العراقي غير جاهز لتقبل عمليات الخصخصة في هذه الحقبة وخاصة فيما يتعلق بخصخصة قطاع النفط لأن ذلك يؤدي إلى فقدان السيطرة على أهم مورد سيادي وقد يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة والاحتكار والتأثير السلبي على مستويات المعيشة.

اما عن القطاع الخاص، فيجب قبل كل شيء أن تهيئ الظروف وتبسيط المعاملات والإجراءات القانونية والتخلص من البيئة التي تجعل النمو القانوني مهمة شاقة خصوصا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وكيف لمشروع ان ينمو داخل بيئة تعاقب الملتزم وتكافئ الفوضى وتحمل المستثمر صاحب العمل اخطاء التشريع.

مثال ان يقرر شاب إطلاق مشروع ريادي، بدلا من ان يجد بيئة تحتضنه برؤوس أموال تسهل طريقه يصطدم بجدار التعقيدات الإدارية والضرائب والابتزاز البيروقراطي الذي يجهض فكرته وهي ما تزال في مهدها.

وأخيرا، ان حكومة الزيدي نفسها بدأت بشكل عير مكتمل وبعض الوزارات السيادية بقيت محل خلاف اثناء التصويت في البرلمان. وهذا مؤشر مبكر على صعوبة او استحالة تنفيذ هذا البرنامج الطموح.

المصادر

- نص البرنامج الحكومي الذي قدمه الزيدي للبرلمان والمنشور في عدة مواقع.
- ره نج عبدالله علي باراوي، ازمة الانتقال الهيكلية، قراءة قانونية واقتصادية في خطاب علي الزيدي، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.
- عودت ناجي الحمداني، الخصخصة واثارها السلبية على الاقتصاد والاوضاع المعيشية في العراق، طريق الشعب، ايلول 2025.

عن الكاتب: الاستاذ ستار الخفاجي. اقتصادي مقيم في المهجر.

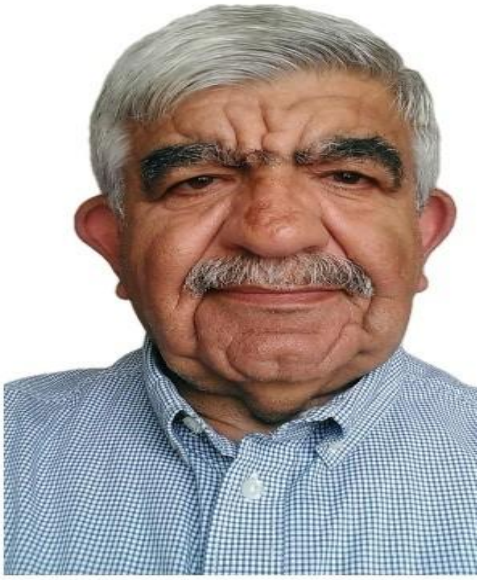

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600